كلية التجارة
قسم المحاسبة

مستخلص رسالة ماجستير بعنوان

أثر الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على بورصة الأوراق المالية الكويتية – دراسة نظرية ميدانية

كمتطلب للحصول على درجة الماجستير الأكاديمي في المحاسبة

عبدالله ذياب مطلق المطيرى

أ.د/ ريمون ميلاد فؤاد
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد كلية التجارة ـ جامعة بنها

د/ صبره أحمد عبدالعال
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة ـ جامعة بنها

أثر الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على بورصة الأوراق المالية الكويتية – دراسة نظرية ميدانية

أولاً: مقدمة:

يُعد الإفصاح المحاسبي بما تقدمه القوائم المالية من معلومات مجال إهتمام مستمر من قبل المنظمات المهنية والبحثية وحقيقة الأمر أن هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، حيث أن العديد من الجهات الخارجية والمساهمين والمستثمرين تعول وتعتمد بشكل كبير فى قراراتها الاستثمارية على ما تنشره الشركات من معلومات. ومما لاشك فيه أن القصور أو النقص فى متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة فى القوائم المالية غير كافية وربما خادعة ومضللة، وهذا ينعكس سلباً على القرار المتخذ من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات. فغياب الشفافية وعدم كفاية الإفصاح لعب دوراً رئيسياً فى أزمات البورصة الكويتية منذ نشأتها.

وبمقارنة قانون ٧ لسنة ٢٠١٠ الخاص بإنشاء هيئة أسواق المال الكويتية بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قانون سوق المال المصرى والذى يتضمن الأخير مع لائحته التنفيذية تنظيماً للإفصاح المحاسبى الذى يتطلبه سوق الأوراق المالية والتقارير المطلوبة من الشركات المتداول أسهمها وتوقيت نشرها والمعلومات الواجب نشرها على سبيل الحصر وكذا القوائم المالية المطلوبة من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية[1]. أتى القانون المنظم لهيئة أسواق المال الكويتية خالياً من الإفصاح المحاسبى المطلوب من الشركات المدرجة فى البورصة، حيث ركز على الإفصاح المطلوب من البورصة ذاتها بإعتبارها كيان (شركة مساهمة) وكذلك الإفصاح من بعض الفئات المرتبطة بالبورصة فى مجال الأوراق المالية وأهمل الإفصاح بالنسبة للشركات المدرجة وهذا ما كان يجب أن يركز عليه القانون. وكذلك إعتماد معايير المحاسبة

---

(١) قانون رقم ٩٥ لسنة١٩٩٢ بإصدار قانون رأس المال ولائحته التنفيذية: الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص٨٢-٨٣.

الدولية حيث تم اعتماده فى عام ٢٠١١، ولأهمية الأفصاح المحاسبي في ترشيد قرارت الإستثمار، كان هذا البحث.

ثانياً: طبيعة مشكلة البحث:

المحاسبة هي نظام يهدف في جوهره إلى توفير معلومات من خلال القوائم المالية والتقارير المكملة التي تعدها منشآت الأعمال وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية عندما يتعلق الأمر بقررات الإستثمار في سوق الأوراق المالية والتاريخ في دولة الكويت يشير إلى أن عدم كفاية الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية لمنشآت الأعمال لعب دوراً في الأزمات التي تعرضت إليها البورصة الكويتية منذ نشأتها في بداية الخمسينات من القرن العشرين[١]، وقد ترتب على ذلك أنه تم صدور المرسوم الملكي رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية.

ويعتبر هذا هو أول قانون يصدر فى هذا الصدد حيث كان ينظم البورصة مراسيم وقوانين متفرقة مثل[٢]:

- قانون ٤٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن التصرف فى أسهم شركات المساهمة والأوراق المالية وتداولها.
- قانون ٢ لسنة ١٩٩٩ فى شأن الإعلان عن المصالح فى أسهم الشركات المساهمة.
- قانون ١٢ لسنة ١٩٩٨ فى شأن الترخيص لإنشاء شركات الإجارة والاستثمار.
- مرسوم بقانون ٣١ لسنة ١٩٩٠ فى شأن تداول الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.
- مرسوم صادر فى ١٤ أغسطس ١٩٨٣ فى شأن تنظيم سوق الكويت للأوراق المالية والمراسيم المعدلة له.

---

(١) مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية لمحة عن تاريخ البورصة وأزماتها ومعايير إنتقاء الأسهم حالياً، الكويت، مايو، ٢٠١١.

(٢) قانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠، بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية بدولة الكويت، ص٣.

وقد صدر القانون ٧ لسنة ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية شاملاً بعض المواد التي تتضمن الإفصاح المحاسبي وتم الغاء العمل بالمراسيم والقوانين السابقة ما عدا قانون ٤٢ لسنة ١٩٨٤ والقانون ٣١ لسنة١٩٩٠ حيث تم إلغاء المواد (١، ٢) و (٦-١٣) وتعديل المادتين (٣، ٥) بحيث تنتقل مسئوليات وزارة التجارة والصناعة الخاصة بهذه المواد إلى هيئة أسواق المال. وكذلك صدر القرار رقم ١٠ لسنة ٢٠١١ بشأن إعتماد معايير المحاسبة الدولية لدى هيئة أسواق المال الكويتية.

ويشير معيار المحاسبة الدولي رقم (١) بعنوان (القوائم المالية)[1] إلى أن الغرض العام من إعداد القوائم المالية هو توفير معلومات لخدمة متخذ قرارات الإستثمار، وهو يحدد المتطلبات الكلية لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بمحتوياتها، ويعتبر القرار الاستثماري في الأوراق المالية من أكثر القرارات تأثراً بطبيعة ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، فهذا القرار يتأثر بالمعلومات المالية وغير المالية، كذلك يعتمد هذا القرار على طبيعة الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية، هل ما تم الإفصاح عنه ملزماً – الإفصاح الإلزامي، أم إختيارياً – الإفصاح الإختياري.

ومن خلال دراسة الباحث للقانون المنظم لهيئة أسواق المال الكويتية يتضح أن القانون خالي من إلزام منشآت الأعمال في نوعية المعلومات والقوائم التي تلتزم بإعدادها، حيث اهتم القانون بطبيعة الإفصاح من جانب سوق المال بإعتباره كيان مستقل، وأهمل طبيعة الإفصاح من جانب منشآت الأعمال المسجلة بالبورصة.

وبناءً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث في دراسة أثر الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار بالتطبيق على بورصة الأوراق المالية الكويتية.

---

(١) مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، معيار المحاسبة الدولية رقم (١) عرض القوائم المالية. ص ص ٧٠-٨٥

ثالثاً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على بورصة الأوراق المالية الكويتية ولتحقيق هذا الهدف الرئيس لابد من تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- دراسة طبيعة الأفصاح المحاسبي وأهميته.

٢- دراسة دور المعلومات المحاسبية في تنشيط بورصة الأوراق المالية.

٣- دراسة أثر الأفصاح المحاسبي الكافِ على ترشيد قرارات الأستثمار.

رابعاً: فروض البحث:

الفرض الرئيسي: يؤدي الافصاح المحاسبي وفقاً لاحكام القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية

ويشتق عن هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

- **الفرض الفرعي الأول:** إجراءات الإفصاح التي تتبعها بورصة الاوراق المالية الكويتية تؤدي الى ترشيد قرارات المستثمرين.
- **الفرض الفرعي الثاني:** المحتوى الاخباري للتقارير المالية التي تصدرها منشأت الأعمال الكويتيه يساهم في ترشيد قرارات المستثمرين.
- **الفرض الفرعي الثالث:** توجد في دولة الكويت الخبرات المهنية الكافية التي تساهم في تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

خامساً: أهمية البحث:

سيتم تقسيم أهمية البحث إلى:

أ- **أهمية علمية:**

ترجع أهمية البحث العلمية إلى:

١- ندرة وجود دراسات للإفصاح المحاسبى فى دولة الكويت وذلك لحداثة صدور قانون هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ٧ لسنة ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية.

٢- عدم وجود معايير محاسبة كويتية وحداثة إعتماد معايير المحاسبة الدولية "القرار ١٠ لسنة ٢٠١١" لرئيس هيئة مفوضى سوق المال.

ب- أهمية عملية:

تنبع الأهمية العملية للبحث إلى:

١- دور بورصة الأوراق المالية فى دعم الاقتصاد الوطنى الكويتي وأهمية الإفصاح المحاسبى فى ترشيد قرارات المستثمرين فى البورصة ومما يؤكد هذه الأهمية:

٢- إنتشار الممارسات الخاطئة فى دولة الكويت وخاصة فى بورصة الأوراق المالية مثل إنشاء الشركات الورقية التى ليس لها نشاط حقيقى.

٣- قيام إدارة سوق المال الكويتى باتخاذ جملة قرارات إجرائية ومقترحات فى مجال الإفصاح.

سادساً: منهج وأسلوب البحث:

(أ) منهج البحث:

يعتمد البحث على عدة مناهج تتمثل فى الآتى:

١- المنهج الاستنباطى:

وذلك فى مجال الدراسة النظرية حيث يعتمد الباحث على الكتب والدوريات والرسائل العلمية والتقارير الصادرة من هيئة أسواق المال الكويتية والقوانين واللوائح الصادرة بشأن تنظيم الإفصاح وذلك لإنجاز الدراسة النظرية التى تهدف للربط بين الإفصاح المحاسبى والقوانين واللوائح ذات العلاقة وترشيد قرارات المستثمرين لاستكمال الإطار النظرى للبحث.

٢- المنهج الاستقرائى:

وذلك من خلال أسلوبين:

- تحليل التقارير المحاسبية المنشورة للشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية الكويتية لتلمس الواقع العملى.

٣- المنهج المقارن:

ويتم عن طريق مقارنة الإفصاح فى قانون سوق المال المصرى ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ومعايير المحاسبة المصرية وقانون ٧ لسنة ٢٠١٠ الخاص بهيئة أسواق المال الكويتية ومعايير المحاسبة الدولية المعتمدة بالكويت ومقارنة المعالجات قبل وبعد صدور القانون ٧ لسنة ٢٠١٠ وكذلك القرار ١٠ لسنة ٢٠١١ بشأن إعتماد معايير المحاسبة الدولية بالكويت وصولاً لنموذج مقترح للإفصاح المالى فى الكويت.

(ب) أسلوب البحث:

يعتمد الباحث على أسلوبين هما:

- **الأسلوب الأول:** "البحث المكتبي": حيث الدراسة النظرية المكتبية للأبحاث والدراسات العربية والأجنبية.
- **الأسلوب الثاني:** "الميداني": قام الباحث بعمل دراسة ميدانية استخدم فيها وسائل جمع البيانات والقيام بتحليل البيانات والمعلومات التي تم التوصل إليها لاختبار مدى صحة فروض البحث وبالتالي التوصل إلى أثر الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على بورصة الأوراق المالية الكويتية.

سابعاً: حدود البحث:

الحدود الزمنية للبحث:

تتمثل الحدود الزمنية في دراسة الإفصاح المحاسبي في بورصة الأوراق المالية الكويتية بعد تطبيق القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م بشأن غنشاء هيئة أسواق المال ونشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية، والقرار رقم (١٠) لسنة ٢٠١١م بشأن اعتماد معايير المحاسبة الدولية لدى هيئة أسواق المال الكويتية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠.

الحدود الموضوعية للبحث:

تتمثل الحدود المكانية للبحث في دراسة الأفصاح المحاسبي في بورصة الأوراق المالية الكويتية. ويختصر على دراسة الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية الكويتية

ثامناً: خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية ومنطقية سوف يشتمل البحث بشقيه النظري والميداني علي النحو التالي:

(١) **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي:**

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد الشروط الموضوعية لتنشيط التداول في سوق الأوراق المالية حيث تساهم الملعومات المالية في التخصيص الكفء للموارد الإقتصادية نحو مشروعات الإستثمار التي يحتاجها المجتمع، كما يمكن للمتعاملين من توقع العائد على إستثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة لهذه الإستثمارات وبالتالي تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتوفير مناخ ثقة بين المتعاملين، ومن ثم الأفصاح عن هذه المعلومات له آثار إيجابية على إقتصاد الدولة.

والمعايير الدولية المحاسبية تلعب دوراً هاماً في تعزيز الأفصاح والشفافية من أجل تقليل الفروقات بين التطبيقات المحاسبية داخل الدولة وعبر الدول بما يسمح بإنتاج معلومات مالية مفهومة وقابلة للمقارنة، تزيد من الأفصاح وتساعد المستثمر على اتخاذ قراراته.

وقد تناول هذا الفصل مفهوم الإفصاح المحاسبي، وأهمية الأفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار في الأوراق المالية في بورصة الأوراق المالية وتقسيمات الأفصاح المحاسبي من حيث درجة الإلتزام (أفصاح إجباري – أفصاح إختياري)، ومن حيث مقدار الأفصاح (أفصاح كافي – أفصاح عادل – أفصاح كامل)، ومن حيث هدف الإفصاح (أفصاح وقائي – أفصاح تثقيفي) ومن حيث الجهة طالبة الأفصاح (أفصاح خاص – أفصاح عام).

وتناول الباحث مشكلات الأفصاح المحاسبي والقيود على الأفصاح في التقارير المالية والأفصاح المحاسبي عبر الإنترنت.

وتناول الأشخاص الخاضعون للإلتزام بالأفصاح المحاسبي في مجال أسواق المال الكويتية.

وتناول الباحث دراسة الأفصاح المحاسبي في ضوء معـايير المحاسـبة الدوليـة المنظمـة للأفصاح المحاسبي معيار (١)، معيار (٢)، معيار (٧)، معيار(٩)، معيار (٢١)، معيار (٢٢)، معيار (٢٤)، معيار (٢٧)، معيار (٣٢)، معيار (٣٣)، معيار (٣٤)، معيار (٣٩).

وفي سبيل تحقيق هذا الفصل لأهدافه تم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي وأهميته ومشكلاته.**

تناول هذا المبحث تتبع تطور مفهوم ومستويات الإفصاح المحاسـبى والـذي يسـتلزم عرض أهم التطورات فى مفهوم وأهداف المحاسبة[1]. ففى بداية الأربعينيات من القرن العشرين حصر المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين AICPA مفهوم المحاسبة فى فن تسجيل وتبويـب وتلخيص العمليات والأحداث ذات الطبيعة المالية، وقد نظر هذا المفهوم إلى المحاسبة كمهنـة أو حرفة يقوم بها المحاسبون.

وفى منتصف الستينيات أبرزت جمعية المحاسبة الأمريكية وظيفة وأهـداف المحاسـبة حين عرفت المحاسبة بأنها عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصـادية التـى تمكـن مستخدمى تلك المعلومات من التوصل إلى آراء وقرارات مدروسة، وفى مطلع السبعينيات أخـذ AICPA نفس الاتجاه على الرغم من أنه ينظر إلى المحاسبة كنشاط خـدمى يخـتص بتـوفير معلومات كمية- ذات طبيعة مالية – عن الوحدات الاقتصادية تفيد فى اتخاذ قرارات اقتصـادية وفى اختيار أفضل البدائل.

وفى عام ١٩٧٧م قدمت جمعية المحاسبة الأمريكية تعريفاً جديـداً حـددت فيـه هـدف المحاسبة بأنه توفير المعلومات التى يمكن أن تفيد فى اتخاذ القرارات الاقتصادية، والتى إذا مـا

- AICAP, Accounting Trerminology, Bulletin No: 1, (New York: AICPA, 1941).
- AAA, A Statement of Basic Accounting Theory, (AAA,1966).
- APB, Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statement of Business enterprises, Statement No: 4, (AICPA, 1970).
- AAA, Report of the Committee on Concepts and Standards for External Financial Reports, (Statement On Accounting Theory and Theory Acceptance, 1977).

توافرت سوف تؤدى إلى تعظيم الرفاهية الاجتماعية، ويلاحظ أن هذا التعريف أضاف الدور الاجتماعى إلى المحاسبة.

وقد أقترب من هذا الاتجاه مجلس معايير المحاسبة المالية FASB حين ركز فى بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (١) على التقارير المالية ذات الغرض العام، حيث أشار إلى أنها تعد أساسا لمصلحة فئات المستثمرين الخارجيين الذين لا يستطيعون فرض ما يحتاجون إليه من معلومات على إدارة الشركة، وأن الهدف من تلك التقارير هو توفير المعلومات التى تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية[1].

ويجد المطلع على المعايير والقوائم والنشرات التى أصدرها FASB منذ نشأته وحتى الآن أنه خصص قدراً كبيراً منها للإفصاح المحاسبى، وللتدليل على ذلك فإن القائمة رقم (١) كانت بعنوان "الإفصاح عن المعلومات الخاصة بتحويلات أسعار العملات الأجنبية. وأن آخر قائمة صدرت كانت بعنوان "الإفصاح عن العمليات الفرعية للمنشأة وما يتعلق بها من معلومات، كما أشارت إلى الإفصاح عن المنتجات والخدمات والمناطق الجغرافية والعملاء المهمين.

- **المبحث الثاني: دراسة تحليلية للإفصاح المحاسبي.**

تناول هذا المبحث دراسة تحليلية للإفصاح المحاسبى في ضوء إصدارات الجهات المهنية بدولة الكويت حيث يتضح من دراسة الإفصاح المحاسبى الذى يتطلبه قانون ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته والقرار ١٠ السنة ٢٠١٠ أن الإفصاح المحاسبي في دولة الكويت ينظمه الآتى:

---

(١) للمزيد يراجع معايير المحاسبة الدولية من إصدارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

(٢) مصطفى سعيد محمد ذكي الشامي، "تأثير العلاقة بين ملكية الإدارة للأسهم والأفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات على مخاطر انهيار أسعار الأسهم". **رسالة ماجيستير محاسبة غير منشورة**، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٢١. ص ٤٣

(٣) د/ محمد محمود عبد ربه محمد، "إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبى بهدف تخفيض مخاطر الإستثمار في سوق الأوراق المالية"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨، ص٥٨٢.

١- قانون ٧ لسنة٢٠١٠ وتعديلات الموضح بعالية.

٢- القرار ١٠ لسنة٢٠١٠ الذى يتضمن اعتماد معايير المحاسبة الدولية لدى هيئة أسواق المال الكويتى.

٣- معايير المحاسبة الدولية.

ولدراسة الإفصاح المحاسبى فى بورصة الأوراق المالية الكويتية دراسة تحليلية ينبغى دراسة:

١- الأشخاص الخاضعون للالتزام بالإفصاح المحاسبى فى مجال أسواق المال الكويتية.

٢- دراسة للإفصاح المحاسبى فى ضوء معايير المحاسبة الدولية المعتمدة لدى هيئة أسواق المال الكويتية.

(٢) الفصل الثاني: أثر الإفصاح المحاسبي على ترشيد قرارات الإستثمار:

تناول هذا الفصل بورصة الأوراق المالية الكويتية من حيث نشأتها وتطورها ومفهوم أسواق المال وأقسام أسواق رأس المال المتمثلة في (سوق النقد – أسواق رأس المال – أسواق الأوراق المالية). كما تناول الأوراق المالية في بورصة أوراق المالية (الأسهم وأنواعها – السندات وأنواعها). وأهداف سوق الكويت للأوراق المالية ومقومات نجاح الأسواق المالية وتناول أساليب تقييم الإستثمارات في الأوراق المالية.

وتناول الباحث الممارسات المحاسبية الخاطئة ودوافعها وأساليبها وأثرها على قرارات المستثمرين، ولتحقيق أهداف الفصل تناول الباحث أثر المعلومات على كفاءة سوق رأس المال، وأهمية الأفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين.

وفى سبيل تحقيق هذا الفصل لأهدافه تم تقسيمه إلى مبحثين وذلك كما يلى:

- **المبحث الأول: الممارسات المحاسبية الخاطئة ودوافعها وأساليبها وأثرها على قرارات المستثمرين في بورصة الأوراق المالية الكويتية:**

بالرغم من حداثة السوق المالى الكويتى إلا أنه يعد من الأسواق النشطة والأكثر قدرة على النمو والتطور السريع، كما أنه يعكس إلى حد كبير الطبيعة الخاصة للاقتصاد الكويتى وهو أنه اقتصاد ريعى يعتمد على النفط كمصدر أساسى من مصادر الدخل القومى، كما أنه يتميز بانتشار ظاهرة المضاربات وخاصة فى المجال العقارى.

حيث بدأت معالم السوق المالى فى الكويت منذ تأسيس أول شركة مساهمة كويتية فى عام ١٩٥٢، وهى "بنك الكويت الوطنى"، وذلك عندما بدأت موارد البلاد المالية تشهد ارتفاعاً متسارعاً نتيجة لازدياد إنتاج النفط وتصديره. وهذه الموارد المالية الكبيرة نسبياً التى أصبحت تتمتع بها الكويت وضعت أساساً تحت تصرف الدولة، ولم تكن للقطاع الخاص حصة مباشرة فيها إلا من خلال ما تمنحه وتسمح به الدولة، وكان لهذا التطور فى الاقتصاد الكويتى دلالة بالغة على الاتجاهات التى سار عليها تطورها الاقتصادى لا حقاً، فقد ترتب عليه ظهور الدولة كمحرك رئيسى للحياة الاقتصادية، والطرف الأكثر تأثيراً فى تحديد أشكال ومسارات التطور الاقتصادى لجميع القطاعات[1].

وكان لتعافي أسواق النفط بعد العام الأول من جائحة كرونا وآثارها السلبية على الاقتصاد العالمي، العامل الأكبر في عودة الاقتصاد الكويتي إلى النمو الموجب وانخفضت توقعات العجز المالي بشكر كبير، مما أدى إلى إنتعاش في سوق الأوراق المالية وارتفاعاً في سيوولتها، حيث بلغ إجمالي السيولة عام ٢٠٢١ نحو ١٣,٦١٥ مليار دينار كويتي وهي قيمة أعلى بنحو ٢٦,٦٪ عن العام الذي سبقه.

وسجل المؤشر العام لبورصة الكويت أداءً إيجابياً في نهاية عام ٢٠٢١ حيث بلغ مستوى ٧٠٤٣,٢ نقطة أي بإرتفاع بنحو ١٤٩٧,٢ نقطة أو بنسبة ٢٧٪ مقارنة عن العام الذي سبقه.

---

(١) د/ حازم الببلاوى، دور سوق الأسهم فى الاقتصاد الكويتى، غرفة تجارة وصناعة الكويت، **مؤتمر تطوير سوق الأسهم فى الكويت**، نوفمبر ١٩٨١، ص٢٧.

حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية وفئة المتداول

عن الفترة من 2021/01/01 الى 2021/12/31[1]

	النوع	عدد الصفقات	%	عدد الأسهم	%	القيمة بالدينار الكويتي	%
كويتي							
أفراد	شراء	1,447,896	47.293	44,636,760,305	52.395	5,851,720,629.504	42.689
	بيع	1,521,427	49.695	44,577,802,573	52.326	5,926,900,363.838	43.237
	الصافي					-75,179,734.334	
مؤسسات/شركات	شراء	363,044	11.858	11,205,712,097	13.153	2,110,889,789.049	15.399
	بيع	322,565	10.536	11,825,100,442	13.880	2,114,487,006.088	15.425
	الصافي					-3,597,217.039	
صناديق استثمارية	شراء	42,757	1.397	1,820,852,120	2.137	476,110,865.671	3.473
	بيع	59,847	1.955	1,775,393,748	2.084	491,054,903.774	3.582
	الصافي					-14,944,038.103	
محافظ عملاء	شراء	858,373	28.037	21,064,517,948	24.726	3,310,614,533.868	24.151
	بيع	761,826	24.884	20,350,213,324	23.887	3,249,159,657.560	23.703
	الصافي					61,454,876.308	
الصافي				كويتي		-32,266,113.169	
خليجي							
أفراد	شراء	17,764	0.580	707,787,505	0.831	85,286,656.698	0.622
	بيع	27,508	0.899	1,024,783,167	1.203	119,864,822.264	0.874
	الصافي					-34,578,165.566	
مؤسسات/شركات	شراء	22,937	0.749	373,884,311	0.439	176,676,438.072	1.289
	بيع	36,272	1.185	572,175,992	0.672	261,851,222.900	1.910
	الصافي					-85,174,784.828	
صناديق استثمارية	شراء	7,776	0.254	266,091,525	0.312	66,128,554.839	0.482
	بيع	10,131	0.331	230,127,880	0.270	63,726,041.131	0.465

(١) سوق الكويت للأوراق المالية، حجم التداول في السوق الرسمي وفئة المتداول https://docs.boursakuwait.com.kw/KCCFiles/KCC_REP_2021_12__A_3120221188426.pdf available at: 9-1-2022

	النوع	عدد العمليات	%	عدد الأسهم	%	القيمة بالدينار الكويتي	%
محافظ عملاء	شراء	54	0.002	432,533	0.001	326,071.868	0.002
	بيع	48	0.002	383,605	0.000	195,791.411	0.001
أفراد	شراء	94,657	3.092	2,786,916,222	3.271	293,594,822.623	2.142
	بيع	112,453	3.673	2,800,914,900	3.288	298,812,447.911	2.180
مؤسسات/شركات	شراء	203,492	6.647	2,293,814,407	2.693	1,318,673,213.060	9.620
	بيع	200,730	6.556	1,942,761,963	2.280	1,132,207,249.009	8.260
صناديق استثمارية	شراء	7,776	0.254	266,091,525	0.312	66,128,554.839	0.482
	بيع	10,131	0.331	230,127,880	0.270	63,726,041.131	0.465
الإجمالي			100		100		100

وبلغت القيمة الرأسمالية لعدد ١٦٧ شركة مدرجة في نهاية عام ٢٠٢١ نحو ٤١,٩٠٢ مليار دينار كويتي ويلاحظ أنها حققت ارتفاعاً بلغ نحو ٩,١٩٢ مليار دينار كويتي أي بنحو ٢٨,١٪ وقد كان أكبر ارتفاع مطلق في القيمة من نصيب قطاع البنوك بنحو ٥,٤٦٦ مليار دينار كويتي، تلاه قطاع الخدمات المالية بإرتفاع نحو ١,٤٩٦ مليار. دينار كويتي، بينما حققت قيمة قطاع المنافع انخفاضاً بنحو ٥٣٩ مليون دينار كويتي حيث أن بورصة الأوراق المالية الكويتية تصنف الشركات لعدة قطاعات وفقاً لتقرير قطاعات البورصة السنوي لعام ٢٠٢١، كما هو موضح على النحو التالي:

القطاع	عدد الشركات المسجلة	القيمة	نسبة القيمة الى اجمالي التداول	القيمة	نسبة القيمة الى اجمالي التداول	المعاملات	نسبة عدد المعاملات الى اجمالي التداول	عدد الشركات المرتفعة	عدد الشركات المنخفضة	عدد الشركات التي لم تتغير
الإتصالات	6	4,122,375,884	4.87	571,934,036,527	4.23	139,691	4.47	3	2	0
البنوك	11	12,743,361,735	15.06	4,075,557,739,162	33.51	510,352	16.69	11	0	0
التأمين	8	626,265,873	0.74	68,108,258,663	0.50	34,254	1.12	6	2	0
التكنولوجيا	1	39,083,750	0.05	3,627,853,750	0.03	3,631	0.12	1	0	0
الخدمات الاستهلاكية	12	2,413,735,124	2.85	309,579,846,599	2.24	135,652	4.44	11	2	-1
الخدمات المالية	49	35,210,857,692	42.60	3,776,448,308,878	27.74	1,045,145	34.17	44	4	0
الرعاية الصحية	3	2,253,038	0.00	1,491,149,935	0.01	1,228	0.04	0	2	1
السلع الاستهلاكية	2	139,463,511	0.16	74,921,993,544	0.55	20,133	0.66	1	1	0
الكيماويات	6	2,781,250,436	3.29	133,454,511,961	0.98	79,899	2.61	4	2	0
المقار	38	19,650,889,467	23.23	1,899,757,491,688	13.95	593,074	19.39	33	4	1
مصانع	29	5,104,497,267	6.03	1,628,467,946,635	11.96	414,206	13.54	28	3	-1
مناجم	1	444,037,633	0.52	110,353,846,175	0.81	35,355	1.16	0	1	0
مواد أساسية	4	284,705,276	0.34	162,583,584,606	1.19	46,254	1.51	3	1	0
اجمالي اعمالبورصي	187	84,564,607,236	100%	13,612,246,469,343	100%	3,056,015	100%	143	24	0

كما تناول هذا المبحث أيضاً عرض الممارسات المحاسبية الخاطئة رغم وجود نصوص قانونية ولوائح ومعايير محاسبية إلا أنه من الممكن التحايل عليها واستخدام سياسات محاسبية تؤدى إلى نتائج مختلفة للوحدة المحاسبية الواحدة فى السنة المالية الواحدة مما يؤدى إلى تخفيض الأرباح أو زيادتها أو تقليل الخسائر أو زيادتها وذلك حسب الهدف من التقارير المالية فإذا كانت سوف تقدم للحصول على ائتمان يختلف عما إذا كانت سوف تقدم إلى مصلحة الضرائب ويختلف عما إذا كانت ستقدم للمستثمرين أو للعاملين، وذلك بتغيير السياسات المحاسبية فيما يتعلق بتسعير المخزون آخر المدة حيث يمكن استخدام طريقة الأول فى الأول أو متوسط التكلفة أو طريقة الأخير فى الأول، وكذلك يمكن التغيير فى النتائج بتغيير طرق حساب إهلاك الأصول الثابتة.

- **المبحث الثاني: أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في بورصة الأوراق المالية الكويتية:**

ويهدف هذا المبحث إلى دراسة وتحليل أثر الإفصاح المحاسبى والشفافية على كفاءة سوق رأس المال، وذلك من خلال التعرض لمفهوم كفاءة سوق رأس المال ومتطلبات وصيغ كفاءة سوق رأس المال، ودور المعلومات وأهميتها فى أسواق رأس المال.

(٣) الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.

قام الباحث بإعداد دراسة ميدانية من خلال إعداد قائمة استقصاء توجه إلى عينة من المتخصصين في هذا المجال، وذلك لاستطلاع آرائهم في كل ما شملته قائمة الاستقصاء من عبارات للاستبيان؛ وذلك لاختبار مدى صحة فروض البحث، حيث تم إجراء مجموعة من الإختبارات الإحصائية على البيانات التي تم جمعها .

إجراء اختبار الثبات للقائمة:

حيث تشير خاصية الثبات إلى مدى خلو المقياس (قائمة الاستقصاء) من التباين نتيجة خطأ عشوائى، ومدى الحصول على نتائج متشابهة عند القياس عدة مرات وقد استخدم الباحث مقياس Reliability Statistics لقياس الثبات وكانت نتيجة الاختبار معنوية جميع الأبعاد وذلك لأن معامل الفا أكبر من ٥% لجميع الأبعاد.

وهذا يعنى تحقيق ما يلى:-

الاستقرار للمقياس Measures of Stability

التجانس الداخلى للمقياس Internal Consistency

وتم إجراء اختبار صدق الأتساق الداخلى لجميع الأبعاد وهو يعنى ارتباط اسئلة كل بعد مع بعضها وذلك باستخدام دلالة معامل الارتباط ألفا كرونباخ.

وتم اجراء اختبار ولكوكسن Wilcoxon لقياس معنوية المتوسط وذلك لقياس امكانية تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على المجتمع.

وتم بعد ذلك الحصول على الوصف الإحصائى لجميع الأبعاد وذلك للتحقق من الفروض.

وبذلك كانت نتيجة الدرسة الميدانية تحقق الفرض الرئيسي المتمثل في: يؤدي الافصاح المحاسبي وفقاً لاحكام القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

وتحقق الفروض الفرعية التالية:

- **الفرض الفرعي الأول:** إجراءات الإفصاح التي تتبعها بورصة الأوراق المالية الكويتية تؤدي الى ترشيد قرارات المستثمرين.
- **الفرض الفرعي الثاني:** المحتوى الاخباري للتقارير المالية التي تصدرها منشأت الأعمال الكويتية يساهم في ترشيد قرارات المستثمرين.
- **الفرض الفرعي الثالث:** توجد في دولة الكويت الخبرات المهنية الكافيه التي تساهم في تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

(٤) نتائج الدراسة:

أ- نتائج الدراسة النظرية:

١) الأزمات التي حدثت لبورصة الأوراق المالية وما شابها من أزمات كان بسبب نقص المعلومات وعدم الإفصاح وعدم قدرة القوانين والقرارات التى صدرت أن تفى بالاحتياجات المطلوبة من الإفصاح والمعلومات.

٢) أن عدم الإفصاح لعب دوراً رئيسياً فى أزمات البورصة الكويتية منذ نشأتها فى بداية الخمسينات من القرن العشرين، حيث كانت هناك إجراءات ولوائح ونظم

يشوبها بعض القصور يتم إعدادها من وقت لآخر وفقاً للحاجة منذ ذلك الحين حتى الآن وكان نتيجة ما سبق أن مرت البورصة فى الكويت بعدة أزمات

٣) يعتمد الإفصاح على جانب قانونى إلزامى وجانب إختيارى لمنتج المعلومات حيث يؤدي الافصاح المحاسبي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية وفقاً لاحكام القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م .

٤) تتأثر أهمية المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية بمستوى إدراك المستثمر لأهميتها وقدرتها التفسيرية، ودرجة الالتزام بالمعايير المحاسبية فى الإفصاح.

٥) يعتبر القرار الاستثمارى فى الأوراق المالية من أهم القرارات التى يتخذها المستثمر حيث يهتم المستثمرون بدراسة المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية عن الشركات المصدرة لتلك الأوراق.

ب- نتائج الدراسة التطبيقية:

أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية صحة الفرض الرئيسي "يؤدي الافصاح المحاسبي وفقاً لاحكام القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية".

كذلك ثبت صحة الفروض الفرعية المشتقة من الفرض الرئيسي

- **الفرض الفرعي الأول:** إجراءات الإفصاح التي تتبعها بورصة الاوراق المالية الكويتية تؤدي الى ترشيد قرارات المستثمرين.
- **الفرض الفرعي الثاني:** المحتوى الاخباري للتقارير المالية التي تصدرها منشأت الأعمال الكويتيه يساهم في ترشيد قرارات المستثمرين.
- **الفرض الفرعي الثالث:** توجد في دولة الكويت الخبرات المهنية الكافية التي تساهم في تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

(٥) توصيات الدراسة:

في إطار نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية يوصي الباحث بالآتي:

- ضرورة بذل الجهد لوضع إطار مقترح للإفصاح المحاسبي فيما يتعلق بالشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية الكويتية وذلك بهدف ترشيد قرارات المستثمرين وتقليل حالات عدم التأكد والمخاطرة في مجال الإستثمار في الأوراق المالية.
- ضرورة الحد من الممارسات الخاطئة والتي من بينها إنتشار الشركات الورقية.
- ضرورة إعتماد معايير المحاسبة الدولية بالبورصة الكويتية كمعايير يمكن الإعتماد عليها في إعداد القوائم المالية والمحتوى الإخباري بها.
- ضرورة تحول الشركات الكويتية نحو الإفصاح الإلكتروني لاسيما مع إنتشار إستخدام تكنولوجيا المعلومات.

قائمة المراجع:

١. د/ ابراهيم محمد الطحان، "أثر الإفصاح الاختيارى عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات فى سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية وتطبيقية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، يونيو ٢٠١٨.

٢. د/ أرشد فؤاد التميمى، د/ اسامة عزمى سلام، "**الاستثمار بالأوراق المالية**"، دار المسيرة، عمان: الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.

٣. د/ حازم الببلاوى، دور سوق الأسهم فى الاقتصاد الكويتى، غرفة تجارة وصناعة الكويت، **مؤتمر تطوير سوق الأسهم فى الكويت**، نوفمبر ١٩٨١.

٤. قانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠، بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية بدولة الكويت.

٥. قانون رقم ٩٥ لسنة١٩٩٢ بإصدار قانون رأس المال ولائحته التنفيذية: الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص٨٢-٨٣.

٦. د/ ليلى شحاته، "**مقدمة فى بورصة الأوراق المالية ومنشآت التأمين**"، بدون ناشر، ٢٠١٧.

٧. مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، معيار المحاسبة الدولية رقم (١) عرض القوائم المالية.

٨. د/ محمد محمود عبد ربه محمد، "إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبى بهدف تخفيض مخاطر الإستثمار في سوق الأوراق المالية"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

٩. مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية لمحة عن تاريخ البورصة وأزماتها ومعـــايير إنتقاء الأسهم حالياً، الكويت، مايو، ٢٠١١.

١٠. مصطفى سعيد محمد ذكي الشامي، "تأثير العلاقة بـــين ملكيـــة الإدارة للأســـهم والأفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات على مخاطر انهيار أسعار الأسهم". **رسالة ماجيستير محاسبة غير منشورة**، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٢١.

١١. د/ نهى عبدالفتاح حامد، "تأثير لجنة المراجعة على جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية دراسة تطبيقية " المجلة العلمية للاقتصاد والتجـــارة، كليـــة التجـــارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ٢٠٢٠م.

١٢. معايير المحاسبة الدولية من إصدارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقـــارير المالية.

13. AAA, A Statement of Basic Accounting Theory, (AAA,1966).

14. AAA, Report of the Committee on Concepts and Standards for External Financial Reports, (Statement On Accounting Theory and Theory Acceptance, 1977).

15. AICAP, Accounting Trerminology, Bulletin No: 1, (New York: AICPA, 1941).

16. APB, Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statement of Business enterprises, Statement No: 4, (AICPA, 1970).

17. HüseyinTemiz, "The effects of corporate disclosure on firm value and firm performance: evidence from Turkey", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 14 No. 5, Nov – 2021.

18. K.Albitar, H.Al-Shaer, M.Elmarzouky, **"Do assurance and assurance providers enhance COVID-related disclosures in CSR reports? An examination in the UK context"**, International Journal of Accounting & Information Management, Vol. 29 No. 3, August – 2021.

19. سوق الكويت للأوراق المالية، تقارير السوق حسب القطاع عن طريق https://www.boursakuwait.com.kw/ar/data-and-research/reports/summary-by-sector avilable at: 9-1-2022 .

20. سوق الكويت للأوراق المالية، حجم التداول في السوق الرسمي وفئة المتداول https://docs.boursakuwait.com.kw/KCCFiles/KCC_REP_2021_12_A_3120221188426.pdf available at: 9-1-2022